الفصل الثاني
مدخل إلى المنهج التاريخي (١)

obeikandl.com

obeikandl.com

هناك – بلا شك– فارق كبير بين الكتابة البحثية العشوائية المرتبكة المهتزّة، والكتابة البحثية المنهجيّة الواعية المدروسة المركّزة. وتكمن الإشكالية دوماً في كيفية تعرُّف الباحث من أين يبدأ، وكيف يسير، وإلى أين ينتهي، وما هي أدواته التي سيعتمد عليها في إعداد بحثه، وكيف يتجاوز الصعوبات والعَقَبَات التي من البدهي ستقابله، كما تقابل أي باحث مهما امتلك من أدوات.

من الطبعي؛ لابد قبل البدء بالكتابة؛ المرور بمرحلة تمهيدية استكشافية للتفتيش عن الموضوع، فماذا أريد من بحثي؟، وعمَّن أو عمَّا أبحث؟

هذا السؤال لابد أن يجول في الخاطر أولاً، وفي الغالب الأعم سيكون هناك مجموعة من الاستقطابات والمؤثّرات الخارجية والداخلية قد تؤثر على الاختيار، وتحديد ماذا أريد، فهل يكفي الترجيح الباطني أو الحدسي لتحديد الرغبة في تناول موضوع ما؟

تلك الإرهاصات بمثابة أولى خطوات البحث العلمي الجاد إذن، أن أقرّر ما الذي يجول بخاطري، ويشغل بالي، ويدفعني إلى البحث والتقصي.

بعد أن يقرّ الموضوع المستهدف في الذهن؛ يبدأ العمل لتحضير مستلزماته، تماماً كما يعد الصانع المحترف الخبير أدواته ومعداته في العمل، ولا شك أن في مقدمة أدوات الباحث التي يبدأ بها مشواره البحثي المظان العلمية كالمصادر والمراجع التي تخدم الموضوع، والتي إن لم تتوفر فمن الأفضل العودة من جديد للبحث في موضوع آخر، ولذلك فمن الأفضل والأحوط للباحث أن يقوم بوضع مخطط بسيط للبحث أو الدراسة التي هو بصددها، ويتضمن هذا المخطط مراحل دراسة الموضوع من مقدّمة، وعرض لتفاصيل الأفكار، وخاتمة تُجمِل ما سبق، وهذا التصميم هو هيكلية أوليّة للنصّ، كما يضع المهندس رسماً أولياً (كروكياً) للبناء.

أما المصادر والمراجع فهي المظان المختلفة ذات الصلة بالموضوع، وهي متعددة الأنواع، والمعني بالمصادر الكتب الأساسية التي كتبت حول موضوع معيّن أو جزء من موضوع، والموثوق بها، والتي تم تصنيفها أثناء الفترة الزمنية والمكانية التي بصددها الباحث، ولذا يجب الاعتماد عليها والرجوع إليها للحصول على البيانات والمعلومات التي تتفق مع حيثيات

الموضوع وآفاقه، وتزداد أهمية الموضوع إذا كان الباحث هو أول من رجع إلى هذا المصدر أو ذاك، ونال مكانة السبق في ذلك.

فمن المصادر مثلاً: لسان العرب لابن منظور، وتاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري، ومعجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، والكامل في التاريخ لابن الأثير، ومروج الذهب للمسعودي، وهكذا.

أما المراجع: فهي الكتب والأبحاث والدراسات التي تُعنى بموضوع معيّن، وتتناول معلوماته وموادّه من المصادر الأساسية، أي إنها كل ما يكتب حول موضوعٍ ما من خلال الاستمداد من المصدر الأصلي، مع ضرورة التثبت من صحة المعلومات التي استمدها الباحث من المصادر الأصلية، وجدير بالذكر أن كل مصدر مرجع، وليس كل مرجع مصدراً.

من المراجع مثلاً: تاريخ الأدب العربي للدكتور طه حسين، وتاريخ التمدّن الإسلامي لجرجي زيدان – على ما فيه من طعون– ، وهكذا، ومن الممكن أن يحدث العكس لو أنني قررت القيام ببحث عن طه حسين نفسه أو جرجي زيدان، عندئذٍ تتحول كتب كل منهما إلى مصدر، بينما أبو العلاء المعري مثلاً يتحول إلى مرجع.

وأجمعت مصنفات مناهج البحث، وكيفية إعداد البحوث العلمية على ضرورة العودة إلى المصادر الأصلية لتحقيق المعلومات التي يمكن أن يكون قد استفادها من المراجع، خاصّة في حالة الاقتباس النصي، إذ ربما تكون هذه المعلومات المأخوذة من المصادر منقوصة أو محرَّفة، أو أُنقِص منها، أو زِيدَ عليها، أو اختلفت الطبعة وسنة النشر، فحدث تغير في صفحات المصدر.

وبناء عليه، فإن المراجع التي لا تذكر مصادرها الأصلية لا يُعتدّ بها من حيث مرتبتها العلمية وأمانتها التاريخية.

الأصالة والجدة في اختيار موضوع البحث:

في جميع الحالات يتوجب أن يكون الموضوع قيد الدراسة جديدًا، لم يتطرق إليه باحث آخر، وتتجلى أهميته العلمية والعملية، وأنه سيضيف جديداً للمكتبة البحثية، وإن كان قد تم

بحثه مسبقًا؛ فمن الأفضل أن يتم تناوله من منظور جديد، يضفي عليه إثارة وأهمية، ويضيف جديداً للبحث العلمي.

عنوان الموضوع:

أما عنوان البحث أو الدراسة، فاختياره في غاية الأهمية، إذ إن العنوان أشبه ما يكون باللوحة الإرشادية التي توجِّه السائرين أو السائقين الأماكن التي يقصدونها، وبدونها يقع الإنسان في حيرة من أمره، وكذلك عنوان البحث أو الدراسة، فهو بمثابة المفتاح الذي يفتح الأبواب المغلقة.

لذلك على الباحث أن يحسن اختيار عنوان موضوعه، ليكون جذابًا ومعبّراً عن الأفكار العامة التي تجول في ذهنه، وأن يكون مختصراً، ويتضمن متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة والوسيطة أيضاً إن استدعى الأمر، ويكون مبتكرًا يثير اهتمام القارئ، ويدفعه إلى تصفّح ما فيه من معارف[1].

المخطّط النهائي للموضوع وتصميمه:

من الضروري لكل باحث أن يضع لموضوعه تصميمًا أو مخططًا شاملاً مختصراً، يلخّص طريقة العمل ومنهجها، وفصول الدراسة، والأفكار التي ينبغي معالجتها، والتطرّق إليها على ضوء المراجع والمصادر التي تكون قد أُعدّت مسبقاً، فتصميم الموضوع ضروري، وبدونه يضيع الباحث، ويتوه في طرق متشعّبة غير واضحة المعالم.

ويشتمل التصميم أو المخطّط على عناصر عدّة، هي:

- عنوان الدراسة، وقد جرت الإشارة إليه آنفًا.
- المدخل إلى الدراسة، ويتضمن خطة العمل من مقدمة، ومشكلة، وأهداف، وأهمية، وحدود، ومنهج، ومصطلحات ومفاهيم، ودراسات سابقة.
- فصول البحث أو أقسامه حسبما يرى.
- الخاتمة.

---

[1] حسنين ربيع : محاضرات فى علم التاريخ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٩٥-٩٩.

– قوائم الفهارس العلمية المختلفة، ومنها مصادر ومراجع البحث.

ولا شك أن المقدّمة تعد بمثابة إطلالة على الموضوع المُزمع دراسته، وتعريف بسيط به، ثم عرض تاريخي مقتضب له، وبيان أهميته قياسًا إلى الموضوعات الأخرى، والأسباب التي دَعَت إلى تبنّيه واعتماده، كقلّة الدراسات حوله، أو قصورها عن تأدية المطلوب، أو عدم دقّتها، والصعوبات التي مرّت في وجه الباحث، والنتائج التي توصّل إليها، علاوة على ذكر المصادر والمراجع والدوريّات والمخطوطات والوثائق التي استفاد منها، والأبواب والفصول التي تشكّل العمود الفقري للموضوع[1].

هذا إذا كان الموضوع بحثاً أكاديمياً جامعياً، أما إذا كان دراسة مبسّطة لموضوع ما، فيُشار في المقدّمة إلى الفكرة الإجمالية، ويستحسن أن تكون مقدّمة بسيطة واضحة، ومثيرة للاهتمام في آن معًا، بغية تشويق القارئ، ودفعه إلى متابعة القراءة حتى النهاية، وهذا يتحقّق إذا كانت المقدمة قصيرة، لها علاقة حيوية ومباشرة بالموضوع، تمهّد للقارئ وتُعدّه لما سيجد من معلومات.

بنية البحث:

وهي العمود الفقري للبحث، وتشتمل على مجموعة الأفكار والمعاني والقضايا التي تفصّل ما أجملته المقدمة، وهي الركن الأساس في دراسة الموضوع، وفيه ايعرض الكاتب المعلومات المتيسّرة لديه، ويناقشها إذا أراد، ويبدي رأيه فيها، ويعرض المواقف التي تناولته وأثيرت حوله، كما يمكن أن يكون صلب الموضوع قائمًا على فكرة رئيسة، ثم تتوسّع إلى مجموعة أفكار

ويجب أن تكون صياغة المادة العلمية جديدة وسليمة من ناحية الضبط اللغوي والأسلوبي القويم والرشيق، بحيث تبدو فقرات الموضوع متواصلة متسلسلة، يفضي الأول للثاني أو يمهّد له، بصورة منطقية سليمة، ويقود صلب الموضوع دائما إلى الخاتمة والنتائج والاستنتاجات.

---

[1] محمود عرفة محمود : البحث التاريخى دراسة منهجية تطبيقية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ص١٤٥ وما بعدها .

الخاتمة:

هي نهاية المطاف، وإجمال ما قد تم تفصيله، بما يؤكد قدرة الباحث على فهم موضوعه جيداً، وأنه استطاع استيعابه، والوصول إلى تحقيق أهدافه منه كما قدمَّها في مقدمة دراسته أو بحثه.

إذن، الخاتمة هي عرض مختصر للنتائج المستخلصة من الدراسة، وإشارة إلى الملاحظات التي توصل إليها الباحث، والتي يمكن أن تضيف شيئًا جديدًا إلى ميدان البحث العلمي، علاوة على التوصيات التي يقترحها لتطبيق مقترحاته وأفكاره.

المصادر والمراجع:

هي بيانات جميع المظان التي اعتمد عليها الباحث في جمع مادته العلمية، فالأمانة العلمية تقتضي مراعاة هذا الأمر مراعاة جيدة، مع الحرص على تضمين بيانات المصدر والمرجع كل ما يتعلق ببيانات المؤلف، والعنوان، والناشر، والبلد، ودار النشر، وسنة النشر.

التقميش:

التقميش لغةً: هو جمع القماش لصناعة الثوب منه، وفي الدراسات والبحوث هو جمع المعلومات والمعارف ومواد البحث من بطون الكتب واستخلاصها من ينابيعها، ثم وضع كل جنس ونوع في مكان على حده، وهذا المكان قد يكون بطاقة أو ورقة أو دفتر خاص، بغية المقارنة بين هذه المعلومات واستخلاص البيانات والمعلومات منها، ثم بعد الانتهاء من التقميش، واستنفاد جميع المعلومات المطلوبة تبدأ عملية الصياغة والكتابة (وبلغة القمَّاشين تبدأ عملية التفصيل والحياكة)، وكان أبو حاتم الرازى المحدث المشهور والبارز فى علم الجرح والتعديل يقول : " إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش[1]".

ويجب عند تقميش كل معلومة وضع اسم المؤلف واسم كتابه ومكان الطباعة وتاريخها، ثم رقم الصفحة، من أجل توثيق المعلومات وإرجاعها إلى مظانّها الأساسية، وحرصًا على الأمانة العلمية والأخلاقية[2].

---

[1] ابن الصلاح : مقدمة فى علوم الحديث، ص٢١١.

[2] أحمد زكريا : ما التاريخ وكيف نفسره، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٥م، ص٦٧-٧١.

ومعنى هذا أنه يجب قراءة المصادر والمراجع المعيّنة، وأخذ الأفكار اللازمة منها حرفيًا، وهذا هو الاقتباس، أو تلخيص المعلومة المقروءة، لتكون جاهزة عندما تنطلق عملية الصياغة.

بعد الانتهاء من جمع المعلومات ونقلها إلى بطاقات أو أوراق؛ تأتي عملية فرز البطاقات تبعًا للموضوعات التي تتناولها، ووضع كل منها على حدة، أي تصنيف المعلومات التي تشكّل هيكلية البحث وقوام الدراسة، على أن يراعى ترتيب الهوامش فى أسفل صفحات البحث بدقة وتنظيم[١].

تلك عملية التهيئة والإعداد للكتابة، وهي عملية شاقّة، لكنها ممتعة وجذابة.

من مزايا المنهج التاريخي:

١- يعتمد المنهج التاريخي الأسلوب العلمي في البحث. فالباحث يتبع خطوات الأسلوب العلمي مرتبة، وهي: الشعور بالمشكلة، وتحديدها، وصياغة الفروض المناسبة، ومراجعة الكتابات السابقة، وتحليل النتائج وتفسيرها وتعميمها[٢].

٢- اعتماد الباحث على المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات ذات الصلة بمشكلة البحث لا يمثل نقطة ضعف في البحث إذا ما تم القيام بالنقد الداخلي والنقد الخارجي لهذه المصادر[٣].

عيوب المنهج التاريخي:

من عيوب المنهج التاريخى[٤]:

١- أن المعرفة التاريخية مهما أوتينا من مصادر وأدوات ليست كاملة، بل تقدم زاوية واحدة أو أكثر للحقيقة، أي صورة جزئية للماضي وحسب؛ وذلك نظراً لطبيعة هذه المعرفة

---

[١] روزنتال : علم التاريخ، ص١٠٩.

[٢] أحمد زكريا الشلق : ما التاريخ وكيف نفسره، ص١٤٢-١٤٧.

[٣] شوقى الجمل : علم التاريخ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٢م، ١٣٧-١٥٤.

[٤] فان دالين، ١٩٩٤م.

المتعلقة بالماضى، ولطبيعة المصادر التاريخية، وتعرضها للعوامل التى تقلل من درجة الثقة بها، من مثل: التلف والتزوير والتحيز.

٢- من الصعوبة بمكان تطبيق المنهج التاريخى بمفرده فى كثير من الحالات، ومن ثم فقد نحتاج إلى أسلوب دراسة الحالة، وأسلوب تحليل المضمون، بل والاعتماد على الوصف الكمى تماماً كما نعتمد على الوصف الكيفى، وسيأتى تفصيل هذا فى الفصل الرابع من هذا الكتاب.

٣- صعوبة تكوين الفروض والتحقق من صحتها؛ وذلك لأن البيانات التاريخية معقدة، إذ يصعب تحديد علاقة السبب بالنتيجة على غرار ما يحدث فى العلوم الطبيعية، ورغم ذلك فقد صار من الممكن –بناءً على المحاولة التى قمنا بها فى دراستنا الموسومة (الحياة العلمية في عصر الخليفة الناصر)– أن يتم استخدام الفروض العلمية في الدرس التاريخى.

٤- صعوبة إخضاع البيانات التاريخية للتجريب، الأمر الذى يجعل الباحث يكتفى بإجراء النقد بنوعيه الداخلى والخارجى.

وهكذا يقدم المنهج التاريخى للباحث عونا كبيراً فى مجالات الكشف عن الحقائق، بإلقاء الضوء على اتجاهات حاضرة ومستقبلية . باعتبار أن الحاضر وليد الماضى، وذلك انطلاقا من عدة عناصر ومراحل مترابطة ومتكاملة تجسدها وتعكسها شخصية الباحث الكفء، إلا أن هناك موضوعات تتطلب أكثر من المنهج التاريخى للبحث فيها، كما أن بعضها يحتاج إلى منهج يتجه إلى الوصف، وعليه فإن المنهج التاريخى رغم أهميته البالغة إلا أنه لا يكفى كمنهج وحيد للبحث التاريخى والحضاري، إلا أننا نجد من يقول بإمكانية الاعتماد على منهج آخر بالكلية، وهذا الأمر من القضايا التى يثيرها هذا الكتاب[1].

تقويم منهج البحث التاريخي:

دار نقاش حاد وجدل بين المؤرخين والعلماء حول موضوع المنهج العلمي للبحث التاريخي، وأيضا بين بعض المناطقة والفلاسفة في القرن التاسع عشر للميلاد. وما زال

[1] أحمد حسين اللقانى : اتجاهات فى تدريس التاريخ، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م، ص٢٤-٤٨.

مستمرا حتى الآن، لقد دار الجدل حول طبيعة المادة التاريخية وطرائق الوصول إلى الحقيقة العلمية المجردة والثابتة[1].

ونعرض فيما يلي وجهة النظر:

١- لقد أنكر كثير من العلماء الطبيعيين والمناطقة على المعرفة التاريخية علميتها، وحجة حقائقها، وثبوتها، وذلك بحجة عدم إمكان إخضاعها لطرائق العلم الوصفي الحديث المعتمد على الملاحظة المباشرة، والتجربة، واستنباط القوانين[2].

٢- لا يمكن ملاحظة جميع أحداث التاريخ بنزاهة واستيعاب وتجرد، فهي تحدث مرة واحدة في زمانها ومكانها، وقد تجري بشكل مفاجئ، وفي ساحات متعددة مما يصعب معه الاحاطة بها بالملاحظة المباشرة. وبهذا فمن الأحرى أن تصعب الاحاطة بالأحداث التي مضت.

٣- التاريخ لا يعيد نفسه تماما، وعنصر الصدفة قد يبتر أي محاولة لاستشفاف المستقبل والتنبؤ بالحدث قبل وقوعه، فالبعض يقول إن التاريخ مجموعة أقاصيص كاذبة أو صادقة. وآخرون يقولون إن التاريخ نوع ممتع من الآداب، وقد أكد رجال الأدب أن التاريخ فنٌ من الفنون، وليس علما من العلوم. ويرى آخرون أن التاريخ أخطر إنتاج صنعته كيمياء الفكر.

٤- إن مصدر الباحث التاريخي في المعرفة لا يعتمد على الملاحظة المباشرة ومصادره غير مباشرة، من مثل: الآثار والمجلات أو الأشخاص. وقد يُشَكُّ في قدرتهم على الاحتفاظ بالحقيقة بعد مرور فترة زمنية عليها، كما أن الباحث التاريخي لا يستطيع أن يصل إلى كل الحقائق المتصلة بمشكلة بحثه. قد لا يستطيع الكشف عن كل الأدلة واختبارها. كما وأن المعرفة التي يتوصل إليها جزئية وليست كاملة.

٥- على الرغم من أن غرض العلم هو التنبؤ؛ فإن الباحث التاريخي لا يستطيع دائما أن يعمم على أساس الأحداث السابقة -لأن هذه الأحداث كانت غالبا غير مخططة- أو أنها لم

---

[1] عن ذلك بالتفصيل أنظر: عمار الطالبى: التاريخ ومشاكل اليوم والغد، عالم الفكر، الكويت، ١٩٧٤م.

[2] هرنشو: علم التاريخ، ص٨-١١.

تتطور كما هو مخطط لها. فهناك عوامل أخرى لا يمكن التحكم فيها. كما أن تأثيرا واحدا أو لعدد من الأشخاص كان حاسما. وعلى ذلك فان النموذج نفسه بما يشمل من عوامل لن يتكرر .

٦- يعاني المنهج التاريخي كأسلوب علمي من تعرض بعض الأحداث للتلف أو التزوير، ما يحد من عطاء المعرفة الكاملة حول نواحي الحياة. وظاهرتها في الماضي، ويجعلها معرفة جزئية.

٧- يصعب تطبيق المنهجية العلمية لتغيُّر الأحداث التاريخية. بالإضافة إلى صعوبة إخضاع الحدث التاريخي للتجربة. وما يلاحظ صعوبة وضع فرضيات مبنية على أساس نظرية قوية للأحداث التاريخية. لأن علاقة السبب بالنتيجة في تحديد مسار الأحداث التاريخية لا يمكن تطورها بشكل دقيق لتعدد الأسباب عن الإلمام الكافي بالمادة التاريخية. ومن مصادرها الأولية أو الثانوية. مما يوجد صعوبات لدى التحقق من الفرضيات، وعليه؛ فمن الصعوبة بمكان الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها حسب هذا المنهج.

٨- ويشار إلى ملاحظة، وهي أن البحث التاريخي لا يخضع للتجريب، كما انه يصعب الوصول إلى نتائج تصلح للتعميم لصعوبة تكرار الظروف التي وجدت فيها الظاهرة المدروسة، لهذا كانت الحقائق التي يتم التوصل إليها من خلال المنهج التاريخي غير دقيقة بمعايير البحث العلمي.

ويرى آخرون أن كل ما ذكر لا يحول دون الاعتماد على المنهج التاريخي منهجا علمياً، وذلك لتوافر معظم مقوماته كمنهج لإجراء بحث علمي، **وذلك من خلال ما يلي:**

أ- إن البحث التاريخي يعتمد المنهج العلمي في البحث. فالباحث يبدأ بالشعور بالمشكلة وتحديدها ووضع الفروض المناسبة وجمع المعلومات والبيانات لاختيار الفروض والوصول إلى النتائج والتعميمات. كما أن رجوع الباحث إلى الأدلة غير المباشرة من خلال رجوعه إلى السجلات والآثار والأشخاص الذين عاشوا الأحداث أو كتبوا عنها؛ لا يعد نقطة ضعف في البحث التاريخي إذا أخضع الباحث معلوماته و بياناته للتقدير والتحليل والتمحيص.

ب- إن التجريب هو جوهر الطريقة العلمية، والفحص الناقد للمصادر هو التجريب في الطريقة التاريخية. كذلك مسألة الفروض والنظرية والتعميم، ونؤكد أن اكبر نتائج البحث فائدة ودلالة تكون في التعميمات والمبادئ المستمدة من البيانات والمعلومات الحقيقية، والبحث التاريخي والوثائقي من هذه الناحية قد أدى إلى تعميمات وفروض كثيرة. والباحثون في العلوم الإنسانية بصورة عامة يدركون ويلاحظون الفروض أو تغييرات الأحداث التاريخية خلال فترة معينة، بخاصة فيما يتعلق بالتصرف على كيفية وسبب وقوع هذه الأحداث، ومن الواضح أن كل واحدة من التغييرات تمثل تعميمات موضوعة بحرص وعناية معتمدة البيانات الحقيقية المستمدة من تحليل الوثائق، أي استخدام الأسلوب الوثائقي (التاريخي) يتضمن أكثر من مجرد تجميع الحقائق.

ج- إن الباحث التاريخي يُخضِع دليله بشدة للتحليل النقدي للتعرف على أصالته وصدقه، وعندما يقرأ نتائجه فإنه يستخدم قواعد الاحتمالات المشابهة لتلك التي يستخدمها علماء الطبيعة .

د- إذا كان العالم الطبيعي لا يستطيع التحكم في المتغيرات بصورة مباشرة؛ فإن مصادر المعرفة يتم تعريضها للنقد الخارجي والداخلي، فيتصل النقد الخارجي بأصالة الوثيقة. ويتعلق النقد الداخلي بمعناها ودرجة اتصالها بالحقيقة.

هـ- إن المعرفة التاريخية معرفة جزئية أكثر منها كلية، ولكن هذا لا يمنع من أننا نتبع فيها كل الطرائق العلمية، ونتخذ فيها كل الاحتياطيات الموضوعية. ومادامت طبيعة الحادثة التاريخية مختلفة عن طبيعة الحادثة الطبيعية؛ فلا تستطيع أن تطالب الباحث المؤرخ بقوانين تشبه قوانين الطبيعة. إن الأسباب في الحادثة التاريخية أكثر عددا وأشد تعقيداً، ولذلك ففروضه أكثر وأشد غموضاً، وتعميماته أقل دقة وموضوعية.

ويبقى المنهج التاريخي علمياً وضروريا لدراسة نوع من الحوادث، ومادام الباحث يبحث عن الحقيقة؛ فلا بد أن يتبع المنهج التاريخي في سبيل الوصول إلى الحقيقة التاريخية[1].

(١)حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ط٨، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٠م، ص٢٨.